THE EDGE CONSULTANCY

التحديثات الإقتصادية من ذي إيدج

2025 الاقتصاد والأسواق

حصاد العام

الكويت | الخليج | مصر | الولايات المتحدة | الصين | المملكة المتحدة وأوروبا

يناير 2026

2025 الاقتصاد و الأسواق: حصاد العام

المقدمة

شهد النمو الاقتصادي العالمي تباطؤًا طفيفًا في عام 2025 ليبلغ نحو 3.2%، مقارنة بـ 3.3%في عام 2024، مع تكيف الاقتصاد العالمي مع الأثر التراكمي لارتفاع أسعار الفائدة، وتشديد الأوضاع المالية، وازدياد حالة عدم اليقين على صعيد السياسات. وقد سجلت الاقتصادات المتقدمة نموًا بنحو 1.5%، في حين نمت اقتصادات الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية بأكثر بقليل من 4%، مدعومة بقوة الطلب المحلي نسبيًا وزخم الاستثمار.

واصل التضخم تراجعه على مستوى العالم، وإن ظل التقدم غير متوازن؛ إذ بقي التضخم أعلى من المستويات المستهدفة في الولايات المتحدة الأمريكية، بينما تراجع بصورة أكثر وضوحًا في أوروبا وأجزاء من آسيا .ومع انحسار ضغوط الأسعار بشكل عام، ابتعدت البنوك المركزية الكبرى عن سياسات التشديد الحاد واتجهت نحو موقف نقدي أكثر توازنًا، رغم بقاء أسعار الفائدة عند مستويات مرتفعة في العديد من الاقتصادات.

كما تأثرت بيئة السياسات والاستثمار بتصاعد المخاطر الجيوسياسية والتجارية، بما في ذلك تنامي النزعة الحمائية عالميًا واستمرار التوترات التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، وهو ما انعكس على سلاسل الإمداد ومعنويات المستثمرين. وعلى الرغم من هذه التحديات، أظهرت العديد من الاقتصادات قدرًا ملحوظًا من المرونة، مدعومة بأسواق عمل قوية نسبيًا، وهوامش مالية في مناطق رئيسية، وتحسن مسار التضخم.

أسواق الأسهم العالمية والإقليمية

حققت أسواق الأسهم أداءً إيجابيًا على نطاق واسع في عام 2025، مدعومة بانحسار التضخم، وتحسن معنويات المستثمرين، والتحول نحو توقعات نقدية أكثر توازنًا. كما أنهت أسواق الأسهم الخليجية العام بمعظمها على ارتفاع، حيث أغلقت ستة من أصل سبعة أسواق في دول مجلس التعاون الخليجي عام 2025 في المنطقة الإيجابية. وكان أبرز أداء داخل دول المجلس من نصيب سلطنة عُمان، حيث قفز مؤشر MSM30 بنسبة 28.20%+، مدفوعًا بتحسن السيولة، وارتفاع مشتريات المؤسسات المحلية، واستمرار الدعم من مبادرات الخصخصة وإصلاحات أسواق المال. وارتفع مؤشر كويت 15 / المؤشر العام لبورصة الكويت (Kuwait All Share Index) بنسبة 21.20%+، بدعم من متانة أرباح القطاع المصرفي وتحسن الثقة في السوق. وفي دولة الإمارات العربية المتحدة، تقدم مؤشر سوق دبي المالي العام (DFM General Index) بنسبة 17.20%+، بينما ارتفع مؤشر سوق أبوظبي للأوراق المالية العام (ADX General Index) بنسبة 6.10%+، مدعومًا بصلابة العوامل الاقتصادية المحلية رغم الرياح المعاكسة الناتجة عن انخفاض أسعار النفط. وقدمت الأسواق الأصغر في دول المجلس عوائد متواضعة، حيث ارتفع مؤشر مملكة البحرين بنسبة 4.10%+وزاد مؤشر دولة قطر بنسبة 2.10%+. وعلى النقيض، تراجع مؤشر تداول العام (Tadawul All Share Index) في المملكة العربية السعودية بنسبة 12.84%–، ليكون السوق الوحيد في دول المجلس الذي أنهى العام في المنطقة السلبية، نتيجة ضعف السيولة، وزخم الطروحات الأولية الكبير، والضغوط على كبرى مكونات المؤشر.

وخارج المنطقة، سجلت أسواق الأسهم في الاقتصادات المتقدمة مكاسب قوية. ففي الولايات المتحدة الأمريكية، ارتفع مؤشر ستاندرد آند بورز 500 (S&P 500) بنسبة 16.39%+، وصعد مؤشر ناسداك المركب (NASDAQ Composite) بنسبة 20.35%+، وزاد مؤشر داو جونز الصناعي (Dow Jones Industrial

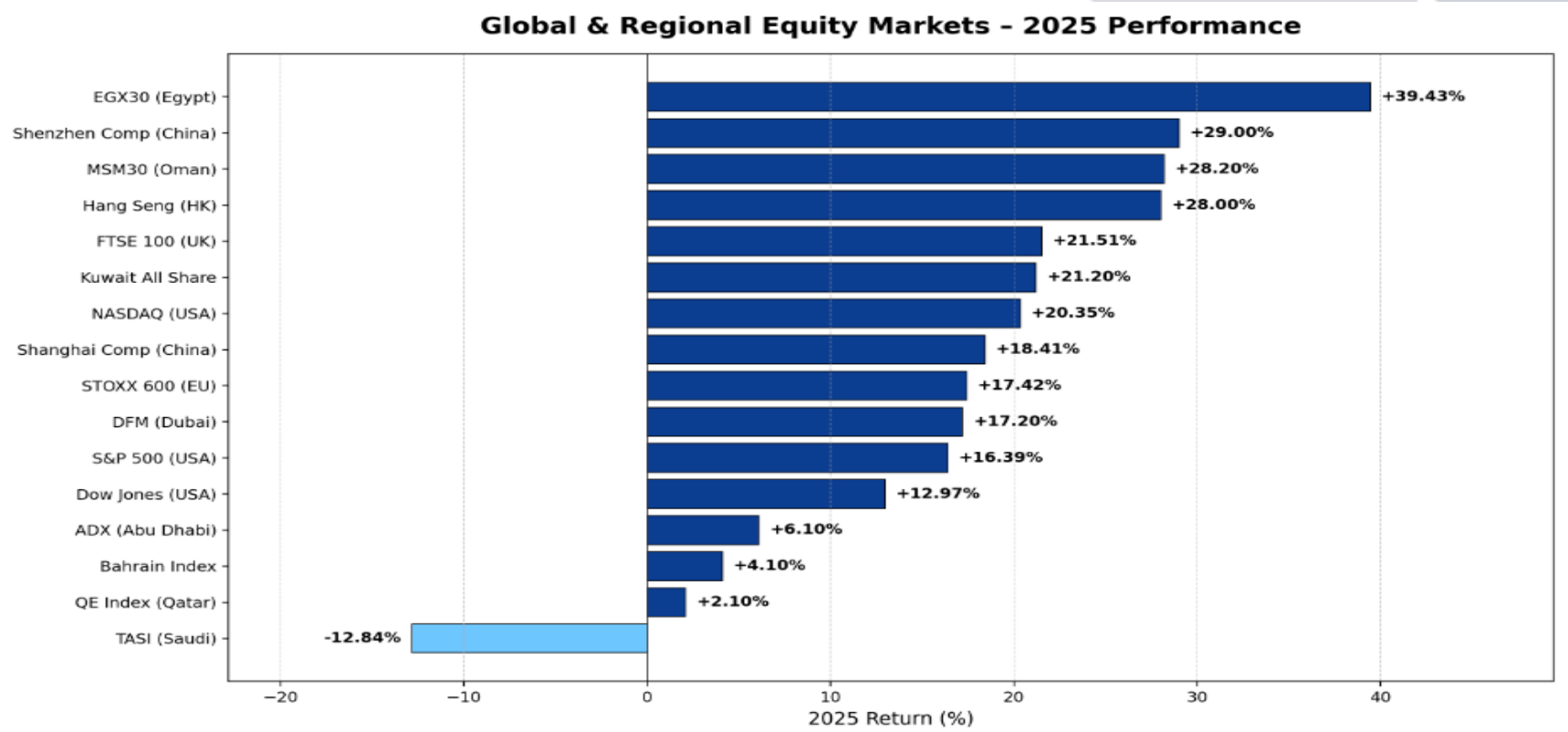

Average) بنسبة 12.97%+، مدعومًا بقوة أرباح شركات التكنولوجيا وتحسن توقعات أسعار الفائدة.

كما حققت أسواق الأسهم الأوروبية أداءً إيجابيًا، حيث ارتفع مؤشر ستوكس أوروبا 600 (STOXX Europe 600) بنسبة 17.42%+، بينما تقدم مؤشر فاينانشال تايمز 100 (FTSE 100) في المملكة المتحدة بنسبة 21.51%+. وفي آسيا، شهدت أسواق الأسهم الصينية قوة ملحوظة؛ إذ ارتفع مؤشر شنغهاي المركب (Index Shanghai Composite) بنسبة 18.41%+، وصعد مؤشر شنتشن المركب (Shenzhen Composite Index) بنسبة 29.00%+، كما ارتفع مؤشر هانغ سنغ (Hang Seng Index) في هونغ كونغ بنسبة 28.00%+، مدعومًا بدعم السياسات وتحسن معنويات السوق.

وعلى نحو لافت، ارتفع مؤشر EGX30في جمهورية مصر العربية بنسبة 39.43%+، ليصنف من بين أقوى الأسواق أداءً في عام 2025، ويعكس تحسن ثقة المستثمرين واستقرار الأوضاع الاقتصادية الكلية.

2025 الاقتصاد و الأسواق: حصاد العام

ملخص السلع

سجلت أسواق السلع عامًا متباينًا في 2025، حيث حققت المعادن الثمينة مكاسب استثنائية بينما تراجعت أسعار الطاقة، مدفوعة بفائض المعروض وتباطؤ نمو الطلب. وكان الفضة أعلى السلع أداءً، إذ ارتفعت بنحو 145%خلال عام 2025، بدعم من الطلب باعتباره ملاذًا آمنًا، والاستخدامات الصناعية، وتراجع المعروض. كما قفزت أسعار الذهب بنحو 64%، مسجلة مستويات قياسية جديدة مع توجه المستثمرين لتسعير توقعات تخفيف السياسة النقدية، واستمرار المخاطر الجيوسياسية، واستمرار مشتريات البنوك المركزية.

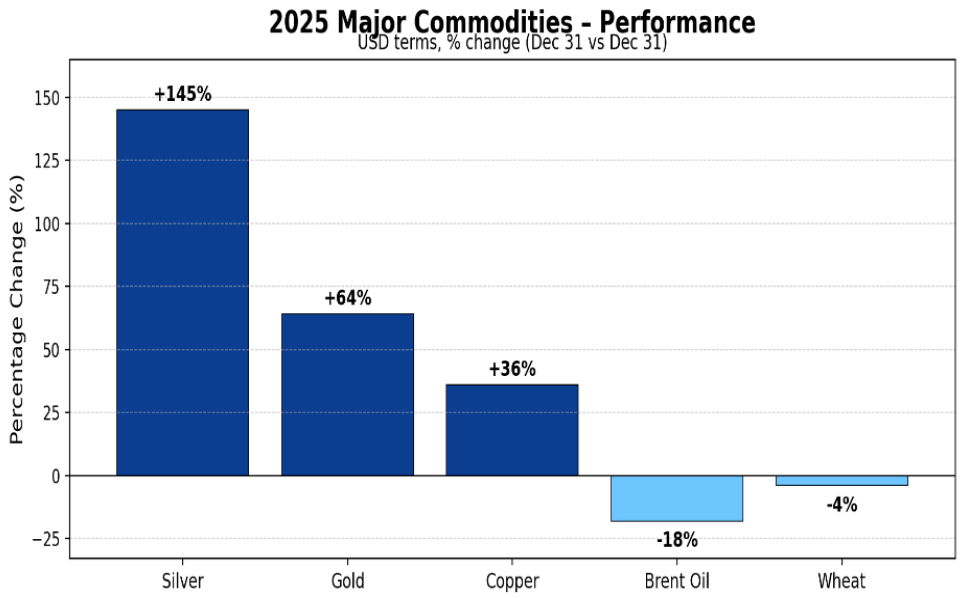

Note: Precious metals led gains; energy and grains lagged in 2025.

وعلى النقيض، تراجعت أسعار النفط بنحو 18%خلال عام 2025، في ظل فائض المعروض وضعف نمو الطلب العالمي مقارنة بالتوقعات. وأظهرت المعادن الصناعية أداءً إيجابيًا، حيث ارتفع النحاس بنحو 36%، مدعومًا بالطلب الهيكلي المرتبط بالكهرباء والتحول إلى الطاقة المتجددة والاستثمار في البنية التحتية للتكنولوجيا. وظلت السلع الزراعية مستقرة إلى حد كبير، بدعم من تحسن ظروف الحصاد، في حين تراجع القمح بنحو 4% نتيجة زيادة المعروض العالمي.

أداء العملات

تشكلت أسواق العملات في عام 2025 بفعل الضعف الواسع في الدولار الأمريكي في ظل تراجع التضخم وتغير توقعات أسعار الفائدة. وقد تراجع مؤشر الدولار الأمريكي بنحو 9%، مما دعم مكاسب العملات الرئيسية. وعلى أساس نهاية العام (31 ديسمبر مقابل 31 ديسمبر)، ارتفع اليورو بنسبة 13.34%، وسجل الجنيه الإسترليني مكاسب بنسبة 7.45%، كما ارتفع اليوان الصيني بنسبة 4.32% مقابل الدولار الأمريكي. أما الين الياباني فقد ظل مستقرًا إلى حد كبير، مسجلًا ارتفاعًا طفيفًا بنسبة 0.32%، في ظل استمرار فروق العوائد والتشديد النقدي الحذر.

في دول مجلس التعاون الخليجي، ظلت معظم العملات مرتبطة بالدولار الأمريكي؛ غير أن الكويت هي الاستثناء .إذ إن الدينار الكويتي مرتبط بسلة عملات وليس بالدولار مباشرة. وعلى أساس نهاية العام، سجل الدينار ارتفاعًا طفيفًا بنحو 0.20%، حيث تحسن من 0.3083دينار لكل دولار (31 ديسمبر 2024) إلى 0.3077دينار لكل دولار (31ديسمبر 2025).

2025 الاقتصاد و الأسواق: حصاد العام

وفي الأسواق الناشئة، كان الأداء متباينًا. فقد ارتفع الجنيه المصري بنحو 6.00% خلال عام 2025، حيث تحسن من نحو 50.8جنيه لكل دولار (31 ديسمبر 2024) إلى نحو 47.7جنيه لكل دولار (31 ديسمبر 2025). وجاء هذا التحسن بعد دورة خفض كبيرة في قيمة الجنيه خلال عام 2024، ويعكس فترة من الاستقرار النسبي خلال عام 2025.

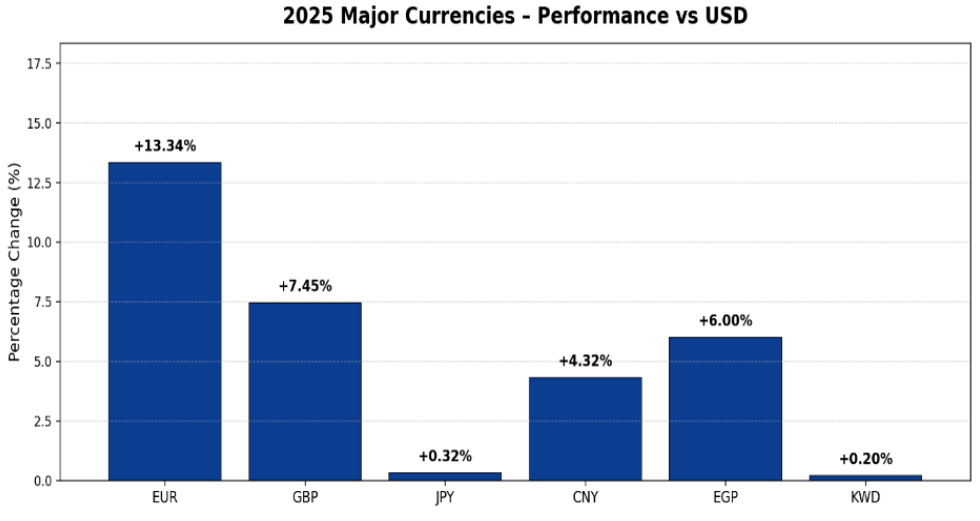

الكويت

خرجت الكويت من انكماش عام 2024 وعادت إلى النمو في عام 2025. ووفقًا لبعثة مشاورات المادة الرابعة لصندوق النقد الدولي لعام 2025 (18 ديسمبر 2025)، من المتوقع أن يرتفع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 2.6% في عام 2025 مع تراجع قيود خفض الإنتاج ضمن اتفاق أوبك+؛ كما يُتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بنحو 2.7%، بما يعكس استقرار الطلب المحلي. ومن المتوقع أن يتباطأ التضخم إلى نحو 2.3%، مدعومًا باستقرار أسعار الغذاء والواردات. وستؤدي أسعار النفط المنخفضة إلى دفع عجز ميزانية الحكومة المركزية إلى نطاق متوسط من رقم واحد ليصل إلى نحو 8%من الناتج المحلي الإجمالي، ومع ذلك ستواصل الكويت تسجيل فائض كبير جدًا في الحساب الجاري (في حدود 23%–22%من الناتج المحلي الإجمالي). وقد حافظ بنك الكويت المركزي على الاستقرار المالي؛ إذ ظل نمو الائتمان للقطاع الخاص مستقرًا، كما بقيت البنوك تتمتع بمستويات رسملة قوية. وبوجه عام، أظهر الاقتصاد قدرًا من المرونة، حيث ساهمت القطاعات غير النفطية مثل الإنشاءات والخدمات في تعويض تقلبات القطاع النفطي.

وعلى صعيد السياسات، استمرت الإصلاحات ضمن إطار رؤية الكويت 2035. ففي عام 2025، أقرت الحكومة قانون الدين العام الجديد، مما أتاح إصدار السندات السيادية لأول مرة منذ عدة سنوات ووفّر خيارات إضافية لتمويل مشاريع البنية التحتية. بالإضافة إلى ذلك، تم توسيع نطاق ضريبة الدخل على الشركات بنسبة 15 %لتشمل جميع الشركات متعددة الجنسيات الكبرى العاملة في الكويت، مما ساهم في توسيع قاعدة الإيرادات غير النفطية. كما أحرزت الكويت تقدمًا في المشاريع الكبرى مثل مصفاة الزور ومشاريع تطوير الموانئ والسكك الحديدية. وتشير مجموعة عوامل تعافي القطاع النفطي، وانخفاض التضخم، واستمرار الإصلاحات إلى أن الكويت تسير على مسار نمو متواضع ولكنه أكثر استدامة.

2025 الاقتصاد و الأسواق: حصاد العام

دول مجلس التعاون الخليجي

حافظت اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي عمومًا على نمو قوي في عام 2025، رغم تراجع أسعار النفط. وقد قادت القطاعات غير النفطية النشاط الاقتصادي في المنطقة؛ إذ نما الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي في دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية بنحو 4–5%مدفوعًا بالتوسع في السياحة والبنية التحتية والصناعة التحويلية. وبلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي الكلي في المملكة العربية السعودية نحو 4%، إذ أبقت تخفيضات أوبك نمو القطاع النفطي محدودًا، إلا أن نمو القطاع غير النفطي الذي تجاوز 4%وفر قدرًا من المرونة. وسجل الناتج المحلي الإجمالي في دولة الإمارات نموًا بنحو 4–5%، وفي سلطنة عُمان نحو 3%، بينما بلغ النمو في مملكة البحرين ودولة قطر نحو 3% وفقًا للتقديرات الأولية (بدعم من ارتفاع إنتاج الغاز في قطر). كما تراجع التضخم في دول المجلس إلى نطاق 1–3%بنهاية 2025، مدعومًا بأنظمة الدعم وربط العملات بالدولار الأمريكي الضعيف.

وتراجعت الفوائض المالية مع انخفاض الإيرادات النفطية؛ إذ تحولت المملكة العربية السعودية مجددًا إلى عجز مالي محدود (بنحو 4–5%من الناتج المحلي الإجمالي) بعد تحقيق فائض في عام 2024، في حين سجلت الإمارات وقطر فوائض متواضعة. ومن المهم الإشارة إلى أن حكومات دول المجلس واصلت إصلاحاتها الطموحة؛ إذ مضت السعودية في استثماراتها وخصخصتها ضمن رؤية 2030، وطبقت الإمارات ضريبة اتحادية على الشركات بنسبة 9%إلى جانب طرح أنظمة تأشيرات جديدة لاستقطاب الكفاءات، بينما تقدمت عُمان والبحرين في تنفيذ خطط ضبط الأوضاع المالية. وقد ساعدت هذه الجهود، إلى جانب الاحتياطيات الكبيرة للصناديق السيادية، على الحفاظ على استقرار الاقتصادات الخليجية رغم تراجع أسعار النفط.

وبوجه عام، شهدت بقية دول مجلس التعاون في عام 2025 أسواق أسهم قوية (باستثناء أسهم السعودية)، وأداءً اقتصاديًا كليًا مستقرًا، مدعومًا بزخم التنويع الاقتصادي والإدارة الاقتصادية الحذرة.

مصر

أحرزت مصر تقدمًا هشًا خلال عام 2025 في ظل استمرار الإصلاحات. فبعد اضطرابات حادة في الفترة 2022–2023، تسارع النمو بدعم من برنامج مدعوم من صندوق النقد الدولي وصفقات كبرى بالعملة الأجنبية ضمن معاملات العقارات/الاستثمار الأجنبي مع دول مجلس التعاون الخليجي. ومن المتوقع أن يرتفع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنحو 4.6% في السنة المالية 2025/2026 (مقارنة بـ 2.4% في السنة السابقة). وقد ساهمت العملة الأضعف في دعم الصادرات، إلى جانب تعافي إيرادات السياحة، حيث ارتفع عدد السائحين إلى مصر بنحو 21% في عام 2025 مقارنة بعام 2024، مسجلًا رقمًا قياسيًا جديدًا بلغ 19 مليون سائح. وبالفعل، وصلت السياحة إلى أعلى مستوياتها خلال عدة سنوات في عام 2025، إذ جعل ضعف الجنيه وتحسن الأوضاع الأمنية مصر وجهة أكثر جاذبية. وفي الوقت ذاته، بدأت معدلات التضخم المرتفعة في مصر أخيرًا بالانخفاض؛ إذ تباطأ التضخم من مستويات تجاوزت 30% في عام 2024 إلى نحو 12.3% بحلول أواخر عام 2025 — وهو أدنى مستوى منذ أكثر من ثلاث سنوات — بدعم من استقرار الجنيه وتطبيق سياسة نقدية متشددة في بداية العام. وقد أتاح ذلك للبنك المركزي خفض أسعار الفائدة بحذر في النصف الثاني من 2025 لدعم النمو.

وطوال عام 2025، رفعت السلطات أيضًا أسعار الوقود والكهرباء محليًا (من خلال خفض الدعم بنسبة 10–15%في تعديل منتصف أكتوبر) بهدف الحد من عجز الموازنة. واستمرت الإصلاحات المالية، بما في ذلك توسيع قاعدة ضريبة القيمة المضافة وخصخصة أصول الدولة؛ حيث جرى بيع حصص في عدد من الشركات المملوكة للدولة والبنوك إلى مستثمرين من دول الخليج، مما عزز احتياطيات النقد الأجنبي. وساعدت هذه الإجراءات مصر على استعادة قدر من ثقة المستثمرين: فبحلول نهاية العام، بدأت حيازات الأجانب من أذون الخزانة المحلية في الارتفاع تدريجيًا من جديد. ومع ذلك، ما زالت التحديات قائمة. فقد استقر الجنيه المصري عند نحو 47–48 جنيهًا للدولار الأمريكي مع استمرار حالة عدم اليقين بشأن

مستويات 2026 بسبب احتياجات التمويل الخارجي المستمرة. ولا يزال الدين العام مرتفعًا (نحو 90%من الناتج المحلي الإجمالي) كما تستهلك تكاليف الفائدة أكثر من 40% من إيرادات الحكومة .

ومع ذلك، بنهاية 2025 كانت التوقعات الاقتصادية الكلية لمصر تتسم بتفاؤل حذر؛ إذ كان التضخم يتراجع، والسياحة تشهد ازدهارًا، والإصلاحات تتقدم. وإذا استمرت عمليات بيع الأصول المخطط لها ومرونة سعر الصرف في عام 2026، فقد تتمكن مصر من جذب رؤوس الأموال الأجنبية اللازمة لدعم مسار التعافي.

الولايات المتحدة الأمريكية

أظهر الاقتصاد الأمريكي في عام 2025 قدرًا كبيرًا من المرونة والمفاجآت. فعلى الرغم من عودة النزعة الحمائية التجارية بشكل قوي تحت الإدارة الجديدة، فإن النمو الأمريكي صمد بصورة أفضل من المتوقع. فقد أدت الرسوم الجمركية الواسعة التي فرضها الرئيس دونالد ترامب على الواردات (بمتوسط يقارب 17%بحلول منتصف العام، وهو أعلى مستوى للتعريفات الجمركية الأمريكية منذ عام 1935) إلى خلق حالة من عدم اليقين التجاري، لكنها لم تُعطِّل الاقتصاد المحلي. بل على العكس، سجل الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي نموًا قويًا بمعدل سنوي 4.3%في الربع الثالث من عام 2025، وهو في طريقه لتحقيق نمو حقيقي بنحو 2.5%للعام بالكامل — وهو سيناريو "المعتدل المثالي" الذي يجمع بين نشاط اقتصادي قوي وتراجع تدريجي للتضخم. وقد دعم هذا التوسع إنفاق استهلاكي قوي (مدفوعًا بسوق عمل صحية ونمو الأجور)، إلى جانب طفرة في الإنفاق الرأسمالي في قطاع التصنيع (لا سيما في أشباه الموصلات والمركبات الكهربائية). كما وفر التحفيز المالي الكبير عبر الإنفاق على البنية التحتية والدفاع دفعة إضافية في نهاية العام. غير أن هذه السياسات ساهمت في اتساع عجز الموازنة، ما أدى إلى بعض الضغوط الهبوطية على الدولار وضغوط صعودية على عوائد السندات طويلة الأجل.

ومن المهم أن التضخم تباطأ بشكل ملحوظ في عام 2025. فبعد أن بلغ ذروته فوق 9%في عام 2022، تراجع تضخم مؤشر أسعار المستهلكين ليقترب من 3% بحلول نهاية 2025 (مع تضخم أساسي يقارب 2.5%). وقد ساعدت انحسار ضغوط سلاسل الإمداد، وانخفاض أسعار الطاقة، وسياسة التشديد السابقة التي اتبعها مجلس الاحتياطي الفيدرالي في تهدئة نمو الأسعار. ومع عودة التضخم إلى مستويات قريبة من المستهدف، تحول الاحتياطي الفيدرالي إلى التيسير النقدي في منتصف العام. فقد خفض أسعار الفائدة ثلاث مرات خلال عام 2025 (بواقع 25نقطة أساس لكل مرة)، مما أدى إلى خفض سعر الفائدة المستهدف إلى نطاق منتصف 3 % بحلول ديسمبر. وجاءت هذه التخفيضات في وقت أبكر مما كانت تتوقعه الأسواق، مما دعم تقييمات الأسهم وأسهم في إضعاف الدولار (كما ورد). ونتيجة لذلك، تراجعت تشديدات الأوضاع المالية في الولايات المتحدة — إذ ارتفعت مؤشرات الأسهم وتقلصت فروق العوائد الائتمانية خلال معظم العام.

وعلى الصعيد الخارجي، شكلت التوترات التجارية والجيوسياسية محورًا رئيسيًا. فقد أثار نهج "أمريكا أولًا" التجاري للإدارة — بما في ذلك صدمة التعريفات في أبريل ("يوم التحرير") — اضطرابًا أوليًا في الأسواق وسلاسل الإمداد العالمية. ورد الشركاء التجاريون للولايات المتحدة بإجراءات مماثلة، مما أدى إلى تباطؤ نمو التجارة العالمية حتى كاد يتوقف بحلول منتصف العام. إلا أنه بحلول أواخر 2025، تراجعت بعض التوترات: إذ توصلت الولايات المتحدة إلى اتفاقات تجارية مؤقتة مع الحلفاء (مثل تخفيض بعض الرسوم على السلع الأوروبية) وتحول التركيز إلى مفاوضات استراتيجية مع الصين. وظلت العلاقات الأمريكية–الصينية معقدة — حيث استمرت القيود على صادرات التكنولوجيا — إلا أن التصعيد المباشر للرسوم الجمركية توقف بعد منتصف العام، مما ساعد على تعافي معنويات قطاع التصنيع. وفي الوقت نفسه، وفر ضعف الدولار غير المتوقع دعمًا للمصدرين الأمريكيين؛ إذ ساهم صافي الصادرات إيجابيًا في الناتج المحلي الإجمالي لأول مرة منذ عدة سنوات.

وخلاصة القول، تميز الاقتصاد الأمريكي في عام 2025 بنمو قوي وتراجع التضخم، وهو مزيج سمح لصناع السياسات بعكس بعض إجراءات التشديد السابقة. ومع ذلك، لا تزال حالة عدم اليقين قائمة مع دخول عام 2026. وتشمل المخاطر الرئيسية استدامة العجز المالي، واحتمال عودة التضخم إذا بقي سوق العمل شديد السخونة، وأثر عبء الديون المرتفع على الشركات (والذي يرتبط جزء كبير منه باستثمارات مضاربية في قطاعات التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي).

الصين

استقر الاقتصاد الصيني في عام 2025 وحقق نموًا معتدلًا بنحو 5.0%، وهو مستوى أعلى قليلًا من العام السابق وفوق التوقعات السابقة. وقد جاء هذا النمو مدعومًا بشكل رئيسي بقوة الصادرات والتحفيز المالي الاستباقي. إذ ارتفعت صادرات السلع بنحو 6%على أساس سنوي خلال الأشهر التسعة الأولى، بدعم من الطلب من الأسواق الناشئة وتحسن القدرة التنافسية. وفي الوقت ذاته، ساعد الدعم المالي — والمقدر بنحو 2.0%–1.5%من الناتج المحلي الإجمالي من خلال الإنفاق على البنية التحتية وإصدار السندات الحكومية المحلية — في الحفاظ على زخم النشاط. وقد ساهمت الصين مجددًا بأكثر من 30%من النمو العالمي في عام 2025، مما يؤكد استمرار دورها كمحرك رئيسي للنمو العالمي.

ومع ذلك، ظل الطلب المحلي ضعيفًا. فقد قُيّد الإنفاق الاستهلاكي بسبب حذر الأسر وارتفاع معدلات الادخار، بينما ظهرت ضغوط انكماشية مؤقتة، حيث انخفض مؤشر أسعار المستهلكين لفترة وجيزة إلى ما دون الصفر في منتصف العام، وظل التضخم الأساسي قريبًا من الصفر. واستمر التراجع في قطاع العقارات؛ إذ انكمش الاستثمار العقاري بنحو 8%، وواصلت أسعار المساكن انخفاضها في العديد من المدن. وقد ساهمت إجراءات الدعم العقاري المستهدفة في تحسين المبيعات بشكل محدود، إلا أن القطاع لم يعد إلى نمو قوي.

ولمواجهة هذه الرياح المعاكسة، تبنى صانعو السياسات نهجًا تيسيريًا نقديًا (خفض أسعار الفائدة ومتطلبات الاحتياطي) وسرّعوا الإصلاحات الهادفة إلى إعادة التوازن نحو نمو يقوده الاستهلاك ضمن إطار الخطة الخمسية الخامسة عشرة–2025) .(2030وشملت هذه الإجراءات برامج دعم للأسر، وإصلاحات تدريجية لسن التقاعد، وتعديلات في نظام الهوكو (hukou) لتعزيز شبكة الأمان الاجتماعي وتقليل الادخار الاحترازي.

وظلت المخاطر الهيكلية كبيرة، بما في ذلك ضعف التركيبة الديموغرافية، وتقديرات بطالة الشباب التي تجاوزت 15%، وارتفاع مستويات الدين — لا سيما لدى كيانات تمويل الحكومات المحلية والشركات المرتبطة بقطاع العقارات. وعلى الصعيد الخارجي، كانت الظروف مواتية؛ إذ سجل فائض التجارة الصيني مستوى قياسيًا تجاوز تريليون دولار، مدفوعًا بقوة الصادرات وضعف الواردات، كما تحسن قطاع السياحة وتجارة الخدمات مع عودة حركة السفر تدريجيًا إلى طبيعتها.

وبوجه عام، جمع أداء الصين في عام 2025 بين المرونة على المدى القريب والتحديات الهيكلية المستمرة. وتتمثل أولوية السياسات الرئيسية في عام 2026 في الحفاظ على نمو يتراوح بين 5%–4%من خلال تعزيز الطلب المحلي للأسر مع إدارة المخاطر المرتبطة بقطاع العقارات والدين العام.

2025 الاقتصاد و الأسواق: حصاد العام

منطقة اليورو والمملكة المتحدة

تحسنت الأوضاع الاقتصادية في أوروبا خلال عام 2025 مع تراجع ضغوط التضخم، إلا أن النمو الإجمالي ظل معتدلًا. فقد توسع اقتصاد منطقة اليورو بنحو 1.3%خلال العام، وهو مستوى أعلى قليلًا من عام 2024 وبأفضل من مخاوف الركود. وجاء النمو مدعومًا بانخفاض تكاليف الطاقة، واستمرار تعافي سلاسل الإمداد، وارتفاع ملحوظ في الاستثمارات العامة، بما في ذلك الإنفاق على الدفاع والبنية التحتية استجابةً لتصاعد التوترات الجيوسياسية. كما ساعدت مبادرات الدعم المالي، إلى جانب برامج الاستثمار الأخضر والرقمي، في تعويض استمرار الضعف في قطاع التصنيع الخاص. وبحلول النصف الثاني من العام، سجلت أكبر اقتصادات المنطقة — بما في ذلك ألمانيا وفرنسا وإيطاليا — نموًا تسلسليًا متواضعًا، ما يشير إلى تعافٍ تدريجي من صدمة الطاقة خلال 2022–2023.

وكان من أبرز التطورات الإيجابية الانخفاض الحاد في التضخم. فقد تراجع تضخم مؤشر أسعار المستهلكين في منطقة اليورو ليقترب من 2%سنويًا بحلول نهاية عام 2025، بعد أن كان قد بلغ ذروته عند مستويات مزدوجة في عام 2022. وعكس هذا الانخفاض تراجع أسعار الغاز، وانحسار اضطرابات الإمداد، والأثر التراكمي لتشديد السياسة النقدية. ومع اقتراب التضخم من المستوى المستهدف، تحول البنك المركزي الأوروبي من التشديد القوي إلى موقف أكثر حيادية، وانتهى ذلك بخفض طفيف لأسعار الفائدة في أواخر العام. وقد ساعد تحسن توقعات التضخم، إلى جانب تحسن الموازين الخارجية وتدفقات رؤوس الأموال، على تعزيز قيمة اليورو بشكل ملحوظ، حيث ارتفع بنحو 14%مقابل الدولار الأمريكي في عام 2025.

وقد سجلت الأسواق المالية الأوروبية أداءً قويًا. إذ ارتفع مؤشر ستوكس أوروبا 600 (STOXX Europe 600) بنحو 15%خلال العام، مدعومًا بتحسن المعنويات وعودة الزخم لأسهم البنوك. وكانت الأسهم المرتبطة بقطاع الدفاع من بين الأقوى أداءً، حيث ارتفعت بقوة استجابةً لزيادة ميزانيات الدفاع. وفي المقابل، شهدت عوائد السندات السيادية تقلبات؛ إذ ارتفعت عوائد السندات الألمانية لأجل 10 سنوات إلى نحو 3%في منتصف العام قبل أن تتراجع إلى حوالي 2.4%عقب تحول البنك المركزي الأوروبي إلى نهج أكثر تيسيرًا. وبحلول نهاية العام، أصبح مزيج تحسن اتجاهات التضخم، وارتفاع قيمة العملة، والتوسع المالي، سمة رئيسية للتوقعات الاقتصادية الكلية في أوروبا.

وفي المملكة المتحدة، ظل التعافي أكثر ضعفًا. فقد نما الناتج المحلي الإجمالي بنحو 1.4%–1.3%في 2025، إلا أن زخم النمو تراجع خلال العام، مع اقتراب النشاط من الاستقرار شبه الكامل في النصف الثاني. واستمرت أسعار الفائدة المرتفعة في تقييد إنفاق المستهلكين، ونشاط سوق الإسكان، والاستثمار الخاص، بينما بقيت السياسة المالية مشددة نسبيًا في ظل ارتفاع الدين العام. ومع ذلك، تحسن التضخم بشكل كبير؛ إذ تراجع إلى نحو 3.5%بحلول أواخر عام 2025، مدعومًا بانخفاض أسعار الطاقة والغذاء وتباطؤ نمو الأجور. وقد أتاح ذلك لـ بنك إنجلترا التحول إلى التيسير، وتنفيذ تخفيضات تراكمية لأسعار الفائدة خلال العام لدعم الاقتصاد، بما في ذلك خفض في ديسمبر.

وبحلول نهاية العام، كانت المؤشرات في المملكة المتحدة مختلطة: ارتفعت البطالة تدريجيًا، وتراجعت أسعار المنازل، وبقي النمو قريبًا من الركود، رغم أن انخفاض التضخم وتراجع أسعار الفائدة حسّنا التوقعات مع دخول عام 2026.

وبوجه عام، تجنبت أوروبا والمملكة المتحدة الركود في عام 2025 ودخلتا عام 2026 على أساس أكثر قوة، مدعومتين بتراجع التضخم، وتحسن ديناميكيات الطاقة، والانتقال التدريجي نحو بيئة نقدية أكثر دعمًا للنمو — مما يمثل تحسنًا ملحوظًا مقارنة بالاضطرابات التي شهدتها السنوات السابقة.

المصادر والروابط:

Markets in 2025: Gold, Goldilocks and the dollar bears | Reuters
https://www.reuters.com/world/china/global-markets-performance-pix-graphics-2025-12-23/
Silver shines in 2025 global market spotlight as softs, oil lag | Reuters
https://www.reuters.com/business/energy/silver-shines-2025-global-market-spotlight-softs-oil-lag-2025-12-31/
High and rising natural gas costs may spur fresh climb in US coal use | Reuters
https://www.reuters.com/markets/commodities/energy/high-rising-natural-gas-costs-may-spur-fresh-climb-us-coal-use-2025-12-03/
What just happened? Ten charts to help make sense of markets in 2025 | Reuters
https://www.reuters.com/markets/what-just-happened-ten-charts-help-make-sense-markets-2025-2025-12-31/
Pound set for biggest yearly rise against dollar since 2017, down vs. euro | Reuters
https://www.reuters.com/world/uk/pound-set-biggest-yearly-rise-against-dollar-since-2017-down-vs-euro-2025-12-31/
Egypt's economy seen growing 4.6% in 2025/26 as inflation eases | Reuters
https://www.reuters.com/world/africa/egypts-economy-seen-growing-46-202526-inflation-eases-2025-10-20/
GCC stock markets' performance in 2025: Index trends, top gainers & losers
https://www.argaam.com/en/article/articledetail/id/1869827
IMF Staff Concludes Staff Visit to Kuwait
https://www.imf.org/en/news/articles/2025/09/24/pr-25311-kuwait-imf-staff-concludes-staff-visit
Kuwait Unveils Bold Economic Vision at Strategy 2025 Conference - GCC BUSINESS WATCH
https://gccbusinesswatch.com/news/kuwait-unveils-bold-economic-vision-at-strategy-2025-conference/
Mideast Stocks: Egyptian bourse surpasses Gulf peers in 2025; oil weighs on Saudi
https://www.zawya.com/en/capital-markets/equities/mideast-stocks-egyptian-bourse-surpasses-gulf-peers-in-2025-oil-weighs-on-saudi-pr1s2urd
US Economic Forecast Q4 2025 | Deloitte Insights
https://www.deloitte.com/us/en/insights/topics/economy/us-economic-forecast/united-states-outlook-analysis.html
December 2025 Fed Meeting Recap: Interest Rates Cut Once More ...
https://www.chase.com/personal/investments/learning-and-insights/article/fed-meeting-december-2025
Opening Remarks: 2025 China Article IV Consultation Press Conference
https://www.imf.org/en/news/articles/2025/12/10/sp121025-md-remarks-2025-china-article-iv-consultation-press-conference
China's Property Market Stimulus and Its Impact on Commodity and ...
https://www.ainvest.com/news/china-property-market-stimulus-impact-commodity-equity-markets-2511/
Economic Outlook Europe Q1 2026: Germany's Fiscal Reawakening
https://www.spglobal.com/ratings/en/regulatory/article/economic-research-economic-outlook-europe-q1-2026-germanys-fiscal-reawakening-s101657610
GDP international comparisons: Economic indicators
https://commonslibrary.parliament.uk/research-briefings/sn02784/
European Economic Outlook - October 2025 - KPMG International
https://assets.kpmg.com/content/dam/kpmgsites/pt/pdf/eu-economic-outlook-oct.pdf.coredownload.inline.pdf.coredownload.inline.pdf
Introductory Remarks at the IMF's European Department Press Briefing
https://www.imf.org/en/news/articles/2025/10/16/sp101725-ak-opening-remarks-at-the-press-conference-on-the-economic-outlook-for-europe
IMF: Kuwait: Staff Concluding Statement of the 2025 Article IV Mission
https://www.imf.org/en/news/articles/2025/12/18/cs-kuwait-staff-concluding-statement-of-the-2025-article-iv-mission

ذي إيدج للاستشارات الاقتصادية

"تعزيز الأعمال من خلال تقديم خدمات استشارية احترافية تعزز الكفاءة وتخلق القيمة وتدفع عجلة النمو من خلال حلول مخصصة وفعالة"

خدماتنا: تقدم ذي إيدج للاستشارات الاقتصادية نطاقا واسعا من الخدمات الاستشارية لتغطي الاحتياجات المتنوعة للأعمال التجارية والمشاريع ضمن القطاع الخاص والعام على حد سواء في المجالات التالية:

- **الاستشارات الاقتصادية:** دراسات الاقتصاد الكلي والجزئي والقطاعات الاقتصادية، برنامج الائتمان المصرفي الاستشاري، والاستشارات الاستثمارية (عدا الأوراق المالية).
- **الاستشارات في المشاريع التجارية:** دراسات الجدوى، استشارات للشركات التي تتضمن أغراضها التعامل في القطاع العقاري، استشارات مشاريع التخصيص ومشاريع B.O.T.
- **الاستشارات المصرفية والمعلومات التجارية:** مراجعة هيكل التسهيلات المصرفية القائمة، ترتيبات التمويل، جدولة التسهيلات المصرفية والتسويات المصرفية.
- **الاستشارات الإدارية:** هيكلة الشركات، استشارات التحول الرقمي، استشارات التخطيط الاستراتيجي للشركات، البرنامج الاستشاري الإداري، تنظيم المؤتمرات و ورش العمل.
- **الاستشارات المتعلقة بال ESG (المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة).**
- **استشارات العلاقات العامة.**
- **الاستشارات التسويقية.**

لمزيد من المعلومات عن خدماتنا، يرجي زياره موقعنا الإلكتروني:
https://edgeconsultancykw.com/ar/services-page/

تقارير اقتصادية: في شركة ذي إيدج للاستشارات الاقتصادية نحن نقدم معلومات اقتصادية استراتيجية لمساعدة الأعمال التجارية والمستثمرين وصناع القرار للبقاء في الصدارة. استكشف تقاريرنا الاقتصادية الشاملة، موجز الأسواق والتحليلات العقارية التي تغطي الكويت، دول مجلس التعاون الخليجي والأسواق العالمية. للاطلاع وتنزيل تقارير اقتصادية اخري، يرجي زياره موقعنا الإلكتروني:
https://edgeconsultancykw.com/ar/economic-reports/

اتصل بنا: فريق خدمة العملاء لدينا يتطلع لخدمتكم!

ساعات العمل: من الساعة ال ٩ صباحا وحتى ال ٥ مساء، من الأحد إلى الخميس
هاتف/واتساب: 00965-22286370
البريد الإلكتروني: Info@edgeconsultancykw.com
لينكد إن: linkedin.com/company/edgeconsultancykw
العنوان: القبلة، قطعة ١٤، شارع حمد الصقر، برج رقم ١٥ (برج يعقوب)، مكتب رقمC11 ، مدينة الكويت ، الكويت.

لمزيد من المعلومات، يرجي زياره موقعنا الإلكتروني:
https://edgeconsultancykw.com/ar/contact-us/

حقوق النشر © 2025 لشركة ذي إيدج للاستشارات الاقتصادية ذ.م.م. جميع الحقوق محفوظة.

لا يجوز تعديل أو عمل هندسة عكسية أو إعادة إنتاج أو توزيع أي محتوى وارد في هذا التقرير (بما في ذلك البيانات أو التحليلات أو النتائج) أو أي جزء منه ("المحتوى") بأي شكل أو وسيلة أو تخزينه في قاعدة بيانات أو نظام استرجاع دون الحصول على إذن خطي مسبق من شركة ذي إيدج للاستشارات الاقتصادية ذ.م.م. ("ذي إيدج"). لا يجوز استخدام "المحتوى" لأي غرض غير قانوني أو غير مصرح به.

لا تقدم شركة ذي إيدج للاستشارات الاقتصادية ذ.م.م.، أو أي من مديريها أو مساهميها أو موظفيها أو كوادرها (ويُشار إليهم مجتمعين بـ"أطراف ذي إيدج") أي ضمانات أو تعهدات صريحة أو ضمنية بشأن اكتمال أو دقة أو توقيت أو توافر "المحتوى". ولا تتحمل أطراف ذي إيدج أي مسؤولية عن أي أخطاء أو سهو (سواء كان ذلك بسبب إهمال أو غيره) بغض النظر عن السبب أو عن أي نتائج يتم الحصول عليها من استخدام "المحتوى."

لا تتحمل "أطراف ذي إيدج" في أي حال من الأحوال أي مسؤولية تجاه أي طرف عن أي أضرار مباشرة أو غير مباشرة أو عرضية أو نموذجية أو تعويضية أو عقابية أو خاصة أو تبعية، أو أي تكاليف أو مصاريف أو أتعاب قانونية أو خسائر (بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر: فقدان الدخل، أو الأرباح، أو تكاليف الفرصة البديلة، أو الخسائر الناتجة عن الإهمال) مرتبطة باستخدام "المحتوى."

قد يكون جزء من المحتوى قد تم إنشاؤه بمساعدة أداة ذكاء اصطناعي (AI) ويتم تحرير ومراجعة واعتماد أي "محتوى" منشور تم إنشاؤه أو معالجته باستخدام الذكاء الاصطناعي من قبل كوادر "ذي إيدج."

على الرغم من أن "ذي إيدج" قد حصلت على معلومات من مصادر تعتقد أنها موثوقة، فإنها لا تُجري تدقيقاً ولا تلتزم بإجراء العناية الواجبة أو التحقق المستقل من أي معلومات تم الحصول عليها.

هذا التقرير مخصص لأغراض إعلامية وتعليمية فقط ويتم توزيعه على أساس مجاني واختياري. ولا يشكل هذا التقرير نصيحة استثمارية أو توصية أو عرضاً أو دعوة لشراء أو بيع أي أدوات مالية أو أوراق مالية وأي آراء واردة في التقرير قابلة للتغيير دون إشعار مسبق. ولا تتحمل "أطراف ذي إيدج" أي مسؤولية عن أي خسائر أو أضرار تنشأ عن استخدام هذه المعلومات.

يُنصح القراء بشدة بإجراء العناية الواجبة الخاصة بهم والتشاور مع مستشار مالي مؤهل قبل اتخاذ أي قرارات استثمارية أو مالية.

ملحوظة عامه بشأن جميع الأنشطة: جميع الخدمات الاستشارية المقدمة - وفقا لشروط التعاقد مع العملاء- خاضعة لقوانين دولة الكويت والتعليمات والضوابط الصادرة من الجهات الرقابية المختلفة، وفي حالة تطلب تقديم الخدمات بموجب العقود المبرمة مع العملاء الاستعانة بمهنيين أو بشركات متخصصة في أي مجال أو الاستعانة بأشخاص مرخص لهم لتنفيذ أي من المهام المذكورة أعلاه - حسب طبيعة نشاط الجهات المستعان بها - فسيتم الاستعانة بهم وفقا لما سيتم الاتفاق عليه.

شركة ذي إيدج للاستشارات الاقتصادية ذ.م.م.
edgeconsultancykw.com — +965-22286370
القبلة، قطعة 14، شارع حمد الصقر، برج 15 (برج يعقوب)، مكتبC11
مدينة الكويت، دولة الكويت